

أثر النحو العربي في وضع المصطلح اللساني دراسة تأصيلية للمصطلح اللساني في ضوء التراث النحوي

محمد خريش

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة د. يحي فارس بالمدينة

الملخص:

الهدف من هذه البحث إبراز دور النحو العربي وصلاحيته لوضع المصطلحات اللسانية. ذلك أن التراث النحوي يزخر بركام مصطلحي هائل، إذا ما أحسن استغلاله كفانا مؤونة الاستنجد بالمصطلحات اللسانية الغربية المترجمة. بسبب عدم دقة ترجمة هذه المصطلحات، مما يعطي أفضلية استخدام المصطلحات التي تزخر بها كتب التراث النحوي تحقيقا للكفاية المصطلحية.

الكلمات المفتاحية: مفهوم المصطلح اللساني - التراث النحوي - صلة

التراث بالمصطلح

Résumé :

L'objectif de cette recherche est de mettre en évidence le rôle de la grammaire arabe et son aptitude à élaborer des termes linguistiques. Le patrimoine de la grammaire arabe contient un grand nombre de termes. S'il est bien exploité on pourrait plus dépendre des termes linguistiques qui parviennent traduits de l'occident et qui manquent souvent la précision lors de la traduction, ce qui donne l'avantage aux termes qui contiennent le patrimoine de la grammaire arabe.

مقدمة:

تسعى اللغة العربية في العصر الحاضر إلى تبوء مكانة مرموقة بين مصاف اللغات العالمية، وهو أمر لا يتأتى إلا إذا تحرك أهلها من ذوي الاختصاص. إذ كان من المفروض أن تكون اللغة العربية لغة العلم والتكنولوجيا والاقتصاد. بسبب ما تتوفر عليه من خصائص تجعلها بحق من أوسع اللغات كما نصّ على ذلك ابن فارس⁽¹⁾ وكان من ضمن هذه الخصائص الطبيعة الاشتقاقية التي تجعلها قابلة لاستيعاب كمّ هائل من المصطلحات أو بالأحرى توليد ما لا حصر له من المصطلحات، فلا نحتاج لأجل ذلك إلى مصطلحات غريبة، أو بالأحرى نحقق الاتفاق في المصطلحات العلمية، لهذا ارتأيت أن أركّز في مقالي هذه الموسومة بأثر النحو العربي في وضع المصطلح اللساني على ضرورة التنقيب في تراثنا النحوي الزاخر لوضع مصطلحات لسانية أدق مما أفرزته البحوث اللسانية الحديثة، فكما هو معلوم فإن اللسانيات الحديثة تستعمل تقريباً نفس المصطلحات الموجودة في الأنحاء التقليدية، وتكيفها مع معطيات الدرس اللساني الحديث⁽²⁾، وأضرب مثلاً على ذلك باللساني الأمريكي نوام تشومسكي (N.Chomsky)، الذي لم يدع مجالاً للشك من أنه اطلع على التراث العربي جرّاء ما نهله من مصطلحات بقيت شاهداً على ذلك. من مثل ذلك مصطلح العامل، التفسير، الجمل الصحيحة نحويًا، الجمل غير الصحيحة نحويًا... الخ. فهل يمكن لهذا التراث النحوي أن يمدّ البحث اللساني بمادّة مصطلحية تكفيها مؤونة الاستنجد بالمصطلحات المترجمة؟.

1- مفهوم المصطلح:

المصطلحات مفاتيح العلوم وهي نواة وجودها، ولا يمكن أن تؤسّس مفاهيمها ومعارفها دون ضبط هذا الجهاز المصطلحي الذي يؤسّس هويّة كل علم من العلوم، بل تتفاضل العلوم بمدى تطوّر جهازها المصطلحي ومسايرته للنظريات العلمية الخاصّة به، فتتسم ظاهرة المصطلح بشموليتها لتخصّ كل المعارف و العلوم، ولكّنها تستعين باللغة لصناعة مصطلحاتها وتأسيس

مفاهيمها⁽³⁾. وعلى هذا الأساس فإنّ «المصطلحات ألفاظ تستخدم للتعبير عن معان محددة في إطار علم بعينه، فهي وسيلة تهدف إلى نقل هذه المعاني وتصويرها بأقصى قدر ممكن من الوضوح والدقة والتحديد بين أبناء هذا العلم والمعنيين به، فهي إذاً ألفاظ من ألفاظ اللغة قد تحمل من المعاني ما تحمله في إطار النشاط اللغوي العام، ولكنها تفرّغ من هذه المعاني حين تستخدم في المجالات العلمية لتعبّر عن تلك الدلالات الخاصة التي قد لا يدركها أو يفهمها - عادة - إلاّ المشتغلون بالعلوم التي تستخدم فيها»⁽⁴⁾.

بناءً على ما سبق ذكره يتبيّن لنا أن المصطلح هو مجموعة من الألفاظ التي يستخدمها أهل الاختصاص للتعبير عن معان محددة، في ميدان معيّن من ميادين المعرفة. والمصطلح اللساني ما هو إلا اتفاق علماء اللسانيات على استعمال ألفاظ معيّنّة للتعبير عن المعاني والأفكار اللسانية فالمصطلح رمز لغوي يدل على تصوّر ذهني أكثر ما يكون متّفقا عليه، وهذا التصوّر يربط بين المصطلح والمفهوم⁽⁵⁾.

ولكي نثبت أن النحو العربي صالح لوضع المصطلحات اللسانية. سنورد بعض الأمثلة على ذلك، على أن بعض هذه المصطلحات استخدمتها اللسانيات الحديثة كما هي، كما أن هناك مصطلحات أخرى استخدمتها اللسانيات الحديثة بعد تكييفها مع معطيات الدرس اللساني الحديث.

2- ملامح المصطلح اللساني في التراث النحوي:

يزخر التراث النحوي بمصطلحات كثيرة إذا تأملنا معانيها تبين لنا أنّ علماء العربية سبقوا علماء اللغة المحدثين بقرون في وضع هذه المصطلحات، لأن هؤلاء النحاة ما كانوا غافلين عن تأمل ظواهر اللغة، بل لفت انتباههم ظواهر كثيرة فحاولوا تفسيرها من مثل ذلك ظاهرة الجنوح للخفة أو بذل أقل جهد، وهو ما عُرف في اللسانيات الحديثة بقانون الاقتصاد اللغوي. والنماذج الآتي ذكرها توضّح ذلك:

1. مصطلحا الاستقامة والاستحالة:

إنّ مصطلحي الاستقامة والاستحالة مصطلحان تراثيان، أو بالأحرى أحد المفاهيم الخليلية⁽⁶⁾ التي حدد على ضوءهما سيويه درجات الكلام. يقول سيويه في [باب الاستقامة من الكلام والإحالة]: « فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيتك غدا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسأتيتك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيد يأتيتك وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس »⁽⁷⁾.

إنّ مجرد إمعان النظر في هذا النص يفضي من الوهلة الأولى إلى أنه نص زاهر بالمصطلحات اللسانية المفيدة في تحديد درجات صحة الكلام وسلامته، عندما يقسم سيويه الكلام إلى مستقيم وغير مستقيم، ويقسم المستقيم إلى مستقيم حسن ومستقيم كذب ومستقيم قبيح. ويقسم غير المستقيم إلى محال ومحال كذب، فإنه في الواقع يحدد درجات صحة الكلام وسلامته. وما يعيننا الآن هنا هو المصطلحات اللسانية التي وظّفها للوصول إلى الهدف، وتبرز قيمة هذه المصطلحات الواصفة لدرجات الكلام أكثر عند مقارنتها بالمصطلحات اللسانية التي يستعملها النحو التوليدي التحويلي، ونقصد بها على الخصوص المصطلحات التالية:

المقبولية واللامقبولية (acceptabilité/inacceptabilité)

النحوية واللائحوية (Grammaticalité/ agrammaticalité)

ويرى تشومسكي أن المقبولية واللامقبولية والنحوية واللائحوية درجات⁽⁸⁾. ولكنه لم يضع مصطلحات تحدد هذه الدرجات. غير أن الشيء الذي نبّه عليه هو أن مصطلحات سيويه التي وردت في النص السابق تبقى مفيدة في مجال البحث

اللساني العربي. وأنه يجب استثمار هذا التراث النحوي الخالد في وضع مصطلحات لسانية تسدّ الحاجة. أو بالأحرى تكفيها مؤونة ترجمة المصطلحات اللسانية الغربية. التي عادة ما تكون متعددة ولا يحصل الاتفاق في ترجمتها بشكل دقيق.

2. المخالفة الصوتية (Dissimilation) أو (Differentiation):

ويراد بها «تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين»⁽⁹⁾.

وقد عرف علماء العربية ظاهرة المخالفة، وأطلقوا عليها مسميات منها: كراهة اجتماع المثلين أو كراهية التضعيف أو كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد أو توالي الأمثال مكروه وما إلى ذلك⁽¹⁰⁾.

ومن الغريب حقاً أن يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «ولم يفتن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة-يعني المخالفة- أو لم يولوها ما تستحق من عناية واضطرب تفسيرهم لها»⁽¹¹⁾. وخلص بعد الإشارة إلى بعض النصوص التي ساقها من (الكتاب) ومن (أمالى ابن الشجري) إلى الاعتقاد «أن الأمر أكبر من تلك الإشارات التي لا تنفع الباحث المدقق»⁽¹²⁾.

وأقدم من عرف هذه الظاهرة الخليل بن أحمد الذي شبّه اجتماع المثلين بمشي المقيد، لأنه يرفع رجله ويضعها في موضعها، أو قريب منه، لأن القيد يمنعه عن الانبعاث وامتداد الخطوة لذلك عدّه مكروهاً⁽¹³⁾.

وعقد سيبويه في الكتاب باباً عنوانه: ما شدّ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف وليس بمطرّد وأورد قول العرب: تسرّيت وتظنّيت وتقصّيت من القصة وأملت بدل أملك أمثلة لذلك⁽¹⁴⁾.

وعالج أبو العباس المبرد المخالفة في كتابه (المقتضب) في باب عنوانه: (ما شبّه من المضاعف بالمعتل فحذف في موضع حذفه). وقد خلس فيه إلى أن «التضعيف مستثقل وأن رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم

العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب. وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد» (15).

وأشار الزمخشري إلى أحد ضروب المخالفة وهو حذف أحد المقطعين التماثلين في باب الإدغام، فقال: «وقد عدلوا في بعض ملاقي المثليين أو المتقاربين لإعواز الإدغام إلى الحذف، فقالوا في (ظللت) و (مَسَسْتُ) و (أَحَسَّنْتُ) : ظَلْتُ وَمَسَّتْ وَأَحَسَّنْتُ » (16).

وعلق ابن يعيش في شرحه لكتاب المفصل بالقول: «اعلم أن النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير في سلك الإدغام وسموه به، وإن لم يكن فيه إدغام، إنما هو ضرب من الإعلال للتخفيف كراهية اجتماع المتجانسين ...» (17).

ومن كل ما سبق ذكره من نصوص يتبين لنا أن علماء العربية قد أدركوا معنى المخالفة. وأطلقوا عليها عدة مصطلحات: كراهية اجتماع المتجانسين، وكراهية التضعيف، وكراهية اجتماع المثليين، وكراهية توالي الأمثال، ويبدو أن كراهية اجتماع المثليين عندهم مرده أنهم يستثقلون أن يميلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه، لما في ذلك من الكلفة على اللسان، لأن اللسان ينجح إلى الخفة فأما لبس وتحقيقاً للاقتصاد اللغوي فرّوا من اجتماع المثليين، وما يهمننا هنا هو صلاحية هذه المصطلحات التي وردت في نصوص القدماء لاستعمالها في الدرس اللساني الحديث. لأنها تعبر بدقة عن مفهوم المخالفة الصوتية، التي أطلقها المحدثون من علماء الأصوات، « فقد افترض HURWITZ أن تكون الكلمات العربية المشتمة على أحد الأصوات المائة المذكورة قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين مثل: حرجل = حجّل، وجلمد = جمّد، وعنكب = عكب، وعرقب = عقب، وقرمط = قمط، وفلطح = فطح » (18).

أما فندريس فيرى أن مفهوم المخالفة ينحصر في « أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرّة واحدة. وكان حقها أن يعمل مرتين فمن الكلمة اللاتينية Arborem

((أربورم) شجرة نشأت الكلمتان الأسانية (Arbol) (أربل) والبروفنسية (Albre) (ألبر) فالذي حدث في كلتا الحالتين مع اختلاف الترتيب، وهو أن المتكلم اقتصر على القيام بحركة واحدة فقط من الحركات التي يتطلبها إنتاج الراء (r) بدلا من أن يقوم بحركتين، واستعاض عن الأخرى بحركة من الحركات التي تنتج اللام المائعة » (19).

وبالموازنة بين ما ذهب إليه القدماء من علماء العربية والمحدثون من علماء الأصوات نرى أن مصطلحات القدماء أدق معنى من مفهوم المخالفة عند المحدثين، والسبب في ذلك هو طبيعة التفسير الذي قدمه كل فريق، ففي حين أرجع القدماء سبب كراهة اجتماع المثلين إلى ثقله على اللسان، وجنوح اللسان البشري إلى الخفة. يطل علينا بعض المحدثين ومنهم المستشرق الألماني ج. برجشتراسر بتفسير آخر هو العلة النفسية المحضة. ومثل لها بالخطأ في النطق، لأن الناس كثيراً ما يخطئون في النطق ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تابعت حروف شبيهة بعضها ببعض، لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها ويصعب عليها إعادة تصور بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة ومن هنا ينشأ الخطأ (20).

3. مصطلح العامل النحوي:

يعدّ العامل أحد المصطلحات الأصيلية في الدرس النحوي والتفكير اللغوي لدى القدماء، فقد شكّل المحور الأساسي الذي دارت حوله معظم المؤلفات النحوية، ومباحث النحو، ولم تفلح محاولات هدمه، لأن العامل ما يزال أساس النحو العربي، بل إننا نستطيع أن نقول إنّ هذا النحو لا يمكن فهمه والتوصل إلى قضاياه والإلمام بموضوعاته دونما اعتبار للعامل (21)، والعامل اصطلاحاً هو: « ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب » (22).

والمثال الآتي يوضح ذلك: فقولنا: حضر الطلابُ الدرسَ يدل على أن الفعل (حضر) اقتضى معنى نحويًا في معموليه، فاقترض معنى الفاعلية في)

(الطلابُ) ومعنى المفعولية في (الدرس) ولأجل هذه المعاني النحوية فإن الفعل (حضر) يقتضي معموليه لفظاً أيضاً، فتكون علامة الرفع في آخر (الطلاب) وعلامة النصب في آخر (الدرس) دليلاً على هذا الاقتضاء. وبهذا يتضح لنا أن العمل الإعرابي هو حصيلة التشبث اللفظي والمعنوي بين العامل ومعموله. وبالتالي فإن « دراسة التراكيب العربية قامت على فكرة العامل معتمدة الجملة وحدة للتحليل، والإعراب دليلاً عليه » (23).

ويبدو أن قيمة العامل ومكانته في الدرس النحوي قد حثم على علماء النحو الإفاضة في الحديث عن حقيقته، كيف لا وهو الأساس الذي قام عليه صرح النحو العربي إذ لا يخلو باب من أبواب النحو إلا وكان العامل حاضراً فيه. لأجل هذا نرى النحاة يتنافسون في بيان حقيقة العامل فقال ابن جني: «... ولأجل ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفرًا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ) فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدئ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا هو ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ وباشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح...» (24).

ويبين ابن جني في هذا النص أن العامل موجب إعراب المعمول وليس موجداً للعلامة الإعرابية، لأن من يرفع وينصب ويجر إنما هو المتكلم نفسه، إلا أن العامل يوجب منع اللبس التلغظ بالعلامة الإعرابية التي يتطلبها في المعمول، لأن

المعمول يقتضي معموله معنى ليدل على ما يوجد به من معان نحوية، كالفاعلية والمفعولية والإضافة وما حمل عليها من معان فرعية كالحال والتمييز والنعته، ولأجل هذه المعاني النحوية فإن العامل يقتضي معموله لفظاً أيضاً، أي إعراباً كالرفع والنصب والجرّ والجزم، ومن ثم فإن الإعراب عنده لا يظهر في التركيب إلا بمضامة اللفظ للفظ فتقترن ألفاظ بأخرى وتتعلق بها معنى ولفظاً، إلا أن بعض المعمولات تأتي عارية عن هذا الاقتران، أو من مصاحبة لفظ لها فسموا ذلك التعري عاملاً معنوياً.

ويقول الأسترابادي: «... فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها- كما تقدم- فهذا سميت الآلات عوامل ...» (25).

ويوضّح الأسترابادي أن العمل من رفع ونصب وجرّ هو المتكلم بهذه اللغة، إلا أن العامل موجب إعراب المعمول، الذي يظهر الأثر الإعرابي نتيجة تعاقب العوامل المختلفة عليه، وما ينجم عنها من معانٍ نحوية يدل عليها ذلك الإعراب، فالعوامل سميت عوامل كما كانت موجدة للحركات الإعرابية، والحقيقة أنها علامات دالة عليها في المعمول وليست موجدة لها.

وبعد الحديث عن مصطلح العامل في التراث النحوي، سنحاول استجلاء حقيقة هذا المصطلح في اللسانيات الحديثة، ولعلّ أول من أعاد إحياء مصطلح العامل في عصرنا الحاضر هو اللساني الأمريكي نوام تشومسكي N.Chomsky تحت مسمّين اثنين هما

نظرية العامل (governmenttheory)

ونظرية الربط العملي (governmentbindingtheory)؛

واعتماد تشومسكي بالعامل واضح، حتى إن نظرية الربط العاملي (government binding theory) من أهم مرتكزات التفسير في نظرية النحو الكلي، وهي تنطلق من منطلقين:

1) ضرورة وجود أثر للعامل في الجملة.

2) ضرورة فصل المعاني الملبسة بتحديد مجال تحكم كل عامل⁽²⁶⁾.

وفحوى نظرية الربط «أن العنصر (a) يربط العنصر (B) إذا كان العنصر الأول يتحكم مكونياً في العنصر (B) ويشترك معه في القرينة، ويربط العنصر (a) محلياً العنصر (B) إذا ما كان العنصر الأول يربط الثاني، ولم يكن هناك عنصر آخر هو العنصر (y) على نحو يربط فيه العنصر (a) العنصر (y) العنصر (B). وتحدد مبادئ نظرية الربط الشكل الذي قد ترتبط به أو يجب أن ترتبط به بغيرها المقولات المتنوعة الأنماط التي قد حددت حالاً»⁽²⁷⁾.

ونحن نرجح أن تشومسكي قد أخذ مصطلح العامل من التراث النحوي العربي لدراسته الآجرومية على يد أستاذه روزنتال وإطلاعه على النحو العربي، والنحو العربي نسخة مطابقة للنحو العربي بسبب الأخوة السامية بين العربية والعبرية⁽²⁸⁾، غير أن مصطلح العامل النحوي في التراث العربي يظهر أكثر دقة في التعبير عن مدلوله من نظيره في اللسانيات الحديثة، لأنه يتجاوز التحليل الشكلي للجمل إلى وحدات لغوية، إلى دراسة التراكم لأن العمل الإعرابي» محاولة لتعليل التغير الشكلي الذي يعتري الكلمة بحسب تغير أوضاعها⁽²⁹⁾. فنظرية العامل في النحو العربي تقوم على التلازم بين العامل والمعمول، الذي يفضي إلى التشبث اللفظي بين العامل ومعموله. فينشأ عن ذلك معنى نحويًا وعلامة إعرابية تفسر هذا التلازم.

4. الاستبدال في الموضع:

يراد بالاستبدال في الموضع: «استبدال العنصر لغوي بآخر في موضع محدد من السياق الكلامي»⁽³⁰⁾.

وقد كان لهذا المصطلح حضور قوي في تراثنا النحوي، فقد استخدمه سيبويه في الكتاب، وإن لم يعن بجده، لأن غايته كانت منصبة على استخدامه في التحليل النحوي، وهذا ما يتضح في النصوص الآتية، قال سيبويه: «واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك ما من رجل، وما من شيء... والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ و(ما من رجل) في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم، قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك، وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضل منك، وهل من رجل خير منك»⁽³¹⁾. ويقول: «وقال الخليل - رحمه الله -: يدل على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك: لا رجل أفضل منك كأنك قلت: زيد أفضل منك»⁽³²⁾.

في هذا النص يطلّ علينا سيبويه بمصطلح الاستبدال في الموضع. فالموضع الأصلي قبل دخول (ما) و(لا) النافيتين هو موضع رفع. أي أن هذا الاسم مبتدأ مرفوع بعامل الابتداء فلما دخلت هذه العوامل أزال عامل الابتداء، فحدث ما يسمى بالاستبدال في الموضع. ويؤكد هذا بقول الخليل أن لا رجل أفضل منك هي بمنزلة زيد أفضل منك.

هذا هو مفهوم الاستبدال في الموضع عند سيبويه، فهل يلتقي هذا المفهوم مع مفهوم التوزيع في اللسانيات الحديثة؟ وهل يصلح هذا المصطلح ليكون بديلاً للتوزيع؟، يراد بالتوزيع (Distribution) في اللسانيات الحديثة «الوضع الذي تظهر عليه أفراد العنصر على امتداد نطاق ما... أو ترتيب هذا الظهور أو تكراره»⁽³³⁾.

وقد أوجز د/ محمود أحمد نحلة أوجه الاتفاق بين التوزيع والاستبدال في النقاط الآتية⁽³⁴⁾:

1. الاعتماد على الأساس الشكلي البعيد عن الأسس العقلية المفترضة والنواحي الدلالية.

2. الاستبدال عند التوزيعيين وسيبويه منهج أساسي للوصول إلى تحديد العناصر اللغوية وبيان توزيعها ومواقع استبدالها.

3. يتفق المنهجان في أن العناصر الاستبدالية هي العناصر الموقعية التي تتوارد على موقع وظيفي واحد في سياق كلامي محدد.

6. التعليل:

يعدّ التعليل من الأسس المنهجية في الدرس النحوي العربي، لأنه أصل من أصول النحو العربي استند إليه قدماء النحاة لوضع قواعد النحو، ويراد به « تفسير لِمَ صار الشيء على هذا الموضع، وهو من قبيل تفسير الظاهرة ولا يتدخل بالمنع أو التغيير، فالتعليل إنما يقربها إلى الأذهان لتكون لها أقبل وإلى الأفهام أقرب » (35)

والتعليل من أعمال الرعيل الأول من النحاة ، فقد لجأوا إليه لتفسير ما خرج عن الأصل، أو ما ظهر شاذاً محاولين التماس تفسير لعلته خروجه عن الأصل، أو ظهوره شاذاً، ويدل على هذا قول ابن السراج حينما افترض سائلاً يسأل عن علة عدم إعمال لام التعريف مع اختصاصها بالاسم، إذ يقول: « فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل، قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك: الرجل يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد، نحو قولك: عبد الملك، ولو أفردت عبداً من الملك لم يدل على ما كان عليه عبد الملك » (36)

فهذا النص دليل واضح على محاولة النحاة التماس علة عدم إعمال (لام التعريف) فعلى الرغم من اختصاصها بالاسم، إلا أنها لم تعمل فيما دخلت عليه، وعلة ذلك أنها تنزلت منزلة الجزء من الاسم، وجزء الكلمة لا يعمل في باقي أجزاء الكلمة كما تقرّر ذلك عند جمهور النحاة.

إذن فقد كان التعليل من الأسس المنهجية في النحو العربي، إذعول عليه النحاة لاستنباط قواعد النحو، فلا تخلو مسألة من مسائل النحو إلا وكان التعليل حاضراً فيها. فهل نرى لهذا المصطلح حضوراً عند علماء اللسانيات المحدثين؟.

أقول: إن اللسانيات الحديثة اكتفت بوصف الظاهرة اللغوية وصفاً أميناً دون تخطي عتبة الوصف إلى التفسير والتعليل فهي «دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها»⁽³⁷⁾. أي دراسة اللغة في ذاتها وبدون التأثير بعناصر أخرى أو بميادين بحث تاريخية أو تقابلية، ولذاتها أي لغير حاجة الوصول إلى نتائج تتعلق بميدان بحث آخر⁽³⁸⁾.

وقد تأثر البنيويون المحدثون من العرب بالفكر البنيوي السوسوري، فرفضوا التعليل لأنه ليس من صميم الدراسة العلمية، فالدراسة العلمية عندهم هي الوصف، دون اللجوء إلى التفسير والتعليل.

لقد كان عمل اللساني الأمريكي نوام تشومسكي تجاوزاً للسانيات البنوية الأوروبية، فقد تفتن هذا اللساني إلى أن اللسانيات السوسورية تكتفي بالوصف الظاهري للظاهرة اللغوية دون تخطي عتبة الوصف إلى التفسير والتعليل. وبهذا الصدد يقول د/ عبد الرحمن الحاج صالح: «فكل هذا صادر عن النظرة المشار إليها التي لا تعرف من أنواع العلاقات إلا النوع الاندراجي (الاشتمالي) وهي نظرة قاصرة لأنها لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو) وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا اندراج الشيء في الشيء. وقد وُفق اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي عند نقده للبنوية بأنها نزعة تصنيفية أكثر منها تفسيرية...»⁽³⁹⁾.

إذن يمكن القول إن اللسانيات الأمريكية قد استخدمت مصطلح التفسير متجاوزة بذلك اللسانيات الأوروبية التي لم تمنح لهذا المصطلح مكانته في الدراسات اللسانية، فاستعمله تشومسكي بديلاً لمصطلح التعليل. ومع ذلك فقد يظهر الفرق بين التفسير والتعليل «فالتعليل في النحو العربي قام على استقراء

كلام العرب، فجاء متصلاً بأحكام النحو ممتزجاً بها. أمّا التفسير في النحو التوليدي فهو مجموعة نظريات حديثة تفسر أحكاماً نحوية مقررة وسابقة عليه زمنياً «(40)».

7- التقدير:

لم ينصّ القدماء على أن التقدير أصل من أصول النحو، على الرغم من الممارسة التطبيقية لهذا الأصل في أبحاثهم النحوية، والسبب في ذلك هو إدراجهم لهذا الأصل ضمن مباحث القياس. أي أنه أثر مترتب عن القياس ذلك أننا عندما نقدّر إنما نقدّر أصولاً كانت محتملة في القياس ولم تخرج للاستعمال لعلّة. وقد بحث أستاذي د/ مخلوف بن لعلام ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، وتوصّل إلى أن المقصود به «الرد إلى الأصل لضرورة مُحوجّة» (41).

ومما يجب على النحوي مراعاته أثناء التقدير، مراعاة الأصل والمعنى، فيكون التقدير مثلاً أصله

قولنا: استقام ← استقام
وفي قولنا: ما أجمل الورود ← أصله شيء جمّل الورود.

لقد كان من المفروض أن يجد مصطلح التقدير مكانته في الدرس اللساني الحديث. إلا أننا نجد جلّ البنويين المعاصرين من العرب يرفضون التقدير (42)، والأصول المقدرة (43)، لأنها مجرد فروض وتخمينات لا أساس لها من الصحة، لأنهم ينطلقون من مسلّمة مفادها أن المعقول من العلم ما له وجود في الواقع اللغوي. وبما أن هذه الأصول من تجريد النحاة ولم يتكلم بها فصحاء العرب فلا وجود لها في الواقع اللغوي لأن اللغة وضع واستعمال.

ولكن مع ذلك فقد وجد هذا المصطلح مكانته عند اللساني الأمريكي نوام تشومسكي فاستعمله بالمفهوم الذي أشار إليه القدماء وهو التحويل (transformation). والمراد به «تحويل جملة معينة إلى جملة أخرى واعتماد مستوى أعمق من المستوى الظاهر في الكلام

«(4 4) فقولنا: أكل زيدٌ التفاحة هي بنية سطحية ، قد تطرأ عليها بعض التحويلات فتصبح ذات بنية عميقة وهي: زيدٌ أكل التفاحة ، أو التفاحة أكلها زيدٌ. وهذا يشبه إلى حدّ ما هو موجود عند النحاة العرب وهو التقدير على مراتب، أي أنّ الكلمة تمرّ - أثناء عملية التقدير - بمراحل مضبوطة في لغة العرب كالإعلال والإبدال والقلب والحذف.

خاتمة:

لقد كان الهدف من هذه المداخلة إثبات صلاحية النحو العربي الأصيل وقدرته على مدّ البحث اللساني العربي الحديث بمادة مصطلحية لسانية هامة تجبّه سلبيات المصطلحات اللسانية المترجمة، ولا يعني هذا أنّ البحث اللساني العربي مدعو إلى الانعزال والانغلاق، بل هو مدعو إلى الانفتاح على البحث اللساني العالمي في إطار التواصل بين التراث والحداثة لكن دون أن يفتح هذا الانفتاح مجالاً للتبعية.

لقد كانت هذه المصطلحات التي ذكرناها في هذا البحث الموجز والتي زخرت بها نصوص القدماء دليلاً على صلاحية النحو العربي لمُدّ الدرس اللساني العربي بكم مصطلحي هائل يجتنبنا عدم دقة المصطلحات اللسانية المترجمة، كما يعطي انطباعاً بأن التراث النحوي بحاجة إلى مزيد من التنقيب لكشف مكنوناته. ففي كتاب سيبويه والخصائص لابن جني وشرح كافية ابن الحاجب للرضي الأسترابادي، نظريات لسانية تفوق في كثير من مفاهيمها ومصطلحاتها أحدث النظريات اللسانية الغربية.

هوامش البحث:

- (¹) ينظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد: الصاحي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: د/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط/ 1-1993، ص 44-48.
- (²) يقول ماري نوّال غاري بريور: « تقوم اللسانيات على توظيف ثلاثة أنماط من المصطلحات: مصطلحات مستحدثة لتعيين موضوعات صيغت داخل نظرية محددة (مثل مصطلح الفونيم)، مصطلحات مؤلفة من كلمات اللغة العادية أنيطت بمعنى تقني ضمن إطار نظرية لسانية معينة (مثل مصطلح اللسان)، مصطلحات تعود في الأصل إلى المعجم التقليدي للنحو، تستعمل بمعانيها أحيانا، أو بمعان معدلة أحيانا أخرى وذلك لوصف لسان معين (مثل مصطلح النعت) ». ينظر: بريور، ماري نوّال غاري: المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر فهميم الشيباني، ط/ 1-2007، سيدي بلعباس، الجزائر، ص5.
- (³) ينظر: الميساوي (د. خليفة): المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط/ 1-2013، ص 15.
- (⁴) ينظر: أبو المكارم (د.علي): المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط/ 1-2006، ص 105.
- (⁵) الشمري (د. مهدي صالح سلطان): في المصطلح ولغة العلم، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، د. ط-2012، ص 59.
- (6) لقد عدّ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في تعريفه بالمدرسة الخليلية أنّ مفهوم الاستقامة وما إليها، من أهم مرتكزات المدرسة الخليلية إلى جانب مفهوم الموضع والعامل والعلامة العدمية. ينظر: الحاج صالح (د.عبد الرحمن): بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ط/ 1-2007، 217/1-218.
- (⁷) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: الشيخ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ 3-1988، 1/ 25-26.
- (⁸) ينظر: ليونز جون: تشومسكي، ترجمة: د. محمد زياد كبة، النادي الأدبي، الرياض، ط/ 1-1408هـ- 1988م، ص 36؛ وينظر: طالب الإبراهيمي (د. خولة): مبادئ في اللسانيات، دار القصة، الجزائر، ط/ 2-2006، ص 102.

- (⁹) أحمد مختار (د. عمر): دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1997، ص 384.
- (¹⁰) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ 2-1985، 3/ 311.
- (¹¹) أنيس (د. إبراهيم): الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د. ط، د. ت، ص 139.
- (¹²) المرجع نفسه، ص 141.
- (¹³) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط/ 1-1973، ص 451-452.
- (¹⁴) ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/ 424.
- (¹⁵) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د. ط - 1994، 1/ 381.
- (¹⁶) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب، قدم له وبوبه: د. علي أبو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. ط-2003، ص 556-557.
- (¹⁷) ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن يعيش: شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1-2001، 5/ 561.
- (¹⁸) العطية (د. خليل إبراهيم): في البحث الصوتي عند العرب، دار الحرية، بغداد، د. ط - 1983، ص 84-85.
- (¹⁹) فندريس، جوزيف: اللغة، تعريب: د. عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ط-1950، ص 94.
- (²⁰) ينظر: برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ 2-1994، ص 34.
- (²¹) ينظر: ياقوت (د. أحمد سليمان): النحو العربي. تاريخه - أعلامه - نصوصه - مصادره، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط-1994، ص 364.
- (²²) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: د/ موسى بنّي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط/ 2-1982، 1/ 156.
- (²³) السيد (د. عبد الحميد): دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد، عمان، ط/ 1-2004، ص 169.

(²⁴) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1-1952، 109-110.

(²⁵) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الرضي على كافة ابن الحاجب، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط/1-2000، 60/1.

(²⁶) ينظر: الملخ (د. حسن خميس): نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط/1-2000، ص 238. وينظر: البهنساوي (د. حسام): نظرية النحو الكلي والتركيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط/1-2004، ص

8
(²⁷) تشومسكينوام: المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة وتعليق وتقديم: د/ محمد فتوح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/1-1993، ص 205.

(28) يقول المستشرق الإيطالي موسكاتي: « يطلق اسم (السامية) عادة على مجموعة من اللغات يُتكلم بها في آسيا الغربية، أو أنها نشأت بوجه عام في ذلك الصقع، وتتسم هذه اللغات بسمات كثيرة مشتركة في الأصوات والمفردات والصرف والنحو، وتشارك أيضا في عدة اتجاهات تتعلق بتطورها، وتشير هذه السمات المشتركة - وقد بقيت على الرغم من تطاول الزمن وتغيّر المكان إلى فكرة أصل مشترك - ومهما يكن من شيء فإنها سمة مجموعة لغوية تملك وحدة داخلية واضحة». ينظر: موسكاتيسباتينو وآخرون: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمه وقدّم له: د/ مهدي المخزومي ود/ عبد الجبار المطلي، عالم الكتب، بيروت، ط/1-1993، ص 13.

(²⁹) عمارة (د. إسماعيل أحمد): بحوث في الاستشراق واللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار البشير، عمان، ط/1-1996، ص 288.

(³⁰) نحلة (د. أحمد محمود): آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط-2002، ص 207.

(³¹) سيبويه: الكتاب، 275/2 - 276.

(³²) المصدر نفسه، 293/2.

(³³) عبد الدايم (د. محمد عبد العزيز): المفاهيم النحوية بين المدرسين العربي التراثي والغربي المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د. ط- د. ت، ص 12.

(³⁴) ينظر: نحلة (د. أحمد محمود): آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص 224.

(³⁵) شعبان (د. محمد زين العابدين): العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف - دراسة تحليلية موازنة-، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/1-2008، ص 8.

(36) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ 3-1996، 56/1.

(37) السعران (د. محمود): علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط- د. ت، ص 51.

(38) ينظر: عمايرة (د. أحمد خليل): في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق - عالم المعرفة، السعودية، ط/ 1-1984، ص 29.

(39) الحاج صالح (د. عبد الرحمن): المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي. ضمن كتاب تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، الرباط، أبريل 1987، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/ 1-1991، ص 371.

(40) ينظر: الملمخ (د. حسن خميس): نظرية التعليل، ص 239.

(41) بن لعلام (د. مخلوف): مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، ط/ 1-2012، ص 210.

(42) قد نستثني منهم د/ محمد عيد وهو أحد البنويين، فقد نصّ على أنه أصل من أصول النحو. وإن استعمل بدله مصطلح التأويل. ينظر: عيد (د. محمد): أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط/ 4-1989، ص 153-196.

(43) لعل ما يثبت ذلك قول د/ إبراهيم السامرائي وهو أحد البنويين، حيث قال: «قلت في تعليق سابق أن ليس لدينا دليل على معرفة الأصل القديم لـ (قال) و (باع) وهو الذي افترضناه (قَوْلَ) و (بَيْعَ) برغم أن المضارع (يقول) و (يبيع)، وأن المصدر (قول) و (بيع) وإني أذهب إلى أن (قال) و (باع) ونظائرهما أصول، ولم نقف على ما افترضناه بطريقة أشبه ما تكون بطرق الاستدلال الرياضي. ولقد وجد في العربية: استحوذ وأغيل واستنوق واستصوب واستجوب، ولم يكن من ذلك بنية أخرى على طريقة التحويل أي لم يكن في العربية استحاذ، وأغال، واستناق واستصاب واستجاب بمعنى استجوب » ينظر: السامرائي (د. إبراهيم): النحو العربي في مواجهة التحديات، دار الجليل، بيروت، ط/ 1-1995، ص 60. (هامش الصفحة).

(44) زكريا (د. ميشال): الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط/ 2-1986، ص 14. وينظر: الخولي (د. محمد علي): قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ط/ 1-1981، ص 22.

